النقاش داخل النموذج المعرفي الو اقعي في العلاقات الدولية: عرض نظري

The debate within the realistic paradigm in international relations: a theoretical presentation

د/ حوسين بلخيرات

جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر)

houhoubelkhir@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/09/01 تاريخ القبول: 2021/11/01 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *يهدف هذا المقال الى تقديم عرض نظري حول النقاش داخل النموذج المعرفي الواقعي في حقل العلاقات الدولية والذي يشمل مجموعة من القضايا والإشكاليات والتي تبدي حولها الأطروحات النظرية المختلفة التي تنتمي الى النموذج المعرفي الواقعي مواقف نظرية متباينة ، بما يوضح حجم التنوع النظري داخل هذا النموذج والذي يعتبر احد النماذج الكبرى في العلاقات الدولية .*

الكلمات المفتاحية: *نظرية العلاقات الدولية. النموذج المعرفي الواقعي.*

Abstract*: This article aims to provide a theoretical presentation about the discussion within the realistic paradigm in the field of international relations, which includes a set of issues and problems around which the different theoretical theses that belong to the realistic paradigm show different theoretical positions, which shows the extent of theoretical diversity within this paradigm , which is considered One of the great models in international relations.*

key words: *International Relations Theory. realistic paradigm .*

- **مقدّمة:**

ربما يكون مفهوم النقاش بين المنظورات هو المفهوم الأكثر شيوعا للاستخدام عند الحديث عن النقاشات النظرية بين الأطروحات المختلفة في حقل العلاقات الدولية ، وهو الذي يشير الى تلك المنهجية الرئيسة التي تستهدف ضبط التراكم النظري في حقل نظرية العلاقات الدولية من خلال مجموعة من الحوارات النظرية حيث يتكون كل حوار نظري من أطراف وموضوعات ونتاج للحوار ،ولكن على خلاف ذلك نستهدف في هذا المقال تقديم عرض نظري عن " النقاش داخل " الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية ، والمنطلق في ذلك هو اعتبار هذا الاتجاه يشكل نموذجا معرفيا يتكون من عديد الأطروحات النظرية وليس نظرية واحدة بالمعنى التقليدي للمفهوم ، وعلى اعتبار أن مفهوم النموذج المعرفي بشكل عام يشير الى مجموعة الأطروحات النظرية التي تشترك في الأصول العامة لرؤيتها للواقع ، فان ذلك لا يعني عدم وجود اختلافات في التفاصيل بين الأطروحات النظرية التي تشكل النموذج المعرفي الواقعي .

إذ تختلف هذه الأطروحات حول خمس قضايا نظرية أساسية تبدي فيها وجهات نظر مختلفة ، وتدور هذه القضايا حول الإشكاليات الخمس التالية : أولا – هل سلوك الدول يتأثر بمعطيات البيئة الداخلية أم بخصائص البنية الدولية ؟ ثانيا – هل المعضلة الأمنية هي قدر محتوم ؟ ثالثا – ما هو مقدار القوة الذي يجب أن تحوز عليه الدول ؟ رابعا- كيف يحدث التغيير في النسق الدولي ؟ ،خامسا : ما هو نمط التوازن المفضل في العلاقات الدولية؟. والملاحظ أن كل إشكالية من الإشكاليات التي تشكل النقاش داخل النموذج المعرفي الواقعي تشكل أطرافها أطروحات نظرية مختلفة ، بمعنى أن ليس كل الأطروحات النظرية داخل الاتجاه الواقعي تشارك بشكل عام في مناقشة تلك القضايا والإشكاليات ولكن لكل قضية أطروحات نظرية معينة تبدي حولها مواقف نظرية متباينة ، وعلى هذا الأساس فان الإشكالية المعالجة في هذا المقال هي ذات طابع نظري بحت ويدور مضمونها حول التساؤل الرئيس التالي : **ما هو مضمون المو اقف النظرية المتباينة اتجاه القضايا النظرية الخلافية داخل النموذج المعرفي الو اقعي في حقل العلاقات الدولية وهل تؤثر هذه التباينات بالضرورة على التماسك النظري لهذا النموذج ؟** ،وسيتم في هذا المقال معالجة كل قضية خلافية بشكل مستقل مع توضيح الأطراف (الأطروحات النظرية) المرتبطة بالنقاش حول كل قضية خلافية وكذلك مضمون موقفها النظري اتجاهها.

إن كون الاتجاه الواقعي في حقل العلاقات الدولية هو أقرب ما يكون لمفهوم النموذج المعرفي أين يتضمن مجموعة من الأطروحات النظرية التي تشترك في الأصول العامة لرؤيتها للواقع الدولي وللعلاقات الدولي بشكل عام ، فان ذلك لا ينفي وجود عديد الاختلافات النظرية داخل هذا النموذج والتي تثبت من وجهة نظرنا عدم صلاحية استخدام تسمية " النظرية الواقعية " بالشكل الذي يعطي انطباع علمي على أنه توجد نظرية واقعية واحدة ذات مضامين نظرية متفق على تفاصيلها ، وهو ما نراه مخالف للسياق التنظيري للاتجاه الواقعي من خلال ما سنثيره في هذا المقال من مجموعة من القضايا النظرية الخلافية والتي تعبر عنها الإشكاليات المذكورة سابقا .

1. الو اقعية في العلاقات الدولية كنموذج معرفي

يشـــير " جون فاســـكيز " الى أن مفهوم النموذج المعرفي الذي طرح ابتداءا في كتاب توماس كون " بنية الثورات العلمية " لا يحظى بالوضـــوح المطلوب ، ولكن بالنســـبة اليه (فاســـكيز) فانه يمكن تعريف النموذج المعرفي على أنه مجموعة من الافتراضـــات الأســـاســـية التي يضـــعها المنظرون حول العالم الذي يدرسـونه ، وتوفر هذه الافتراضـات إجابات للأسـئلة التي يجب أن تحدد من قبل أن يبدأ التنظير من مثل : ما هي الوحدات الأساسية التي يتكون منها العالم ؟ كيف تتفاعل هذه الوحدات مع بعضها البعض ؟ ما هي الأســـئلة المثيرة للاهتمام التي يمكن طرحها حول الوحدات ؟ وما أنواع المفاهيم التي ســـتوفر إجابات لهذه التســاؤلات ؟ ومن خلال الرد على هذه الأسـئلة تشـكل الافتراضـات الأسـاسـية صـورة العالم الذي يدرسـه الباحث وتخبره بما هو معروف عن العالم ، وما هو غير معروف عنه ، وكيف ينبغي للمرء أن ينظر إلى العالم إذا أراد معرفة المجهول ، وأخيراً ما الذي يستحق المعرفة. (vasques.2004.pp 22- 23)

وعلى أســـاس أن مفهوم النموذج المعرفي يرتبط " برؤيا العالم " فان هناك جدل واســـع في حقل العلاقات الدولية عن جدوى اســـتخدام مفهوم النموذج المعرفي وهذا الجدل تشـــرحه حزمة متقابلة من الايجابيات والسلبيات ، أما بالنسبة للايجابيات فتشمل من جهة التقليص من حدة إشكالية التصنيف إذ أصـــبح من الممكن تنظيم الحقل في أقل عدد من النماذج بدل التعامل مع العشـــرات من النظريات ، ومن جهة ثانية تقليص إشـــكالية المقارنة بين النظريات باعتبار مفهوم النموذج المعرفي اقل صـــرامة من مفهوم النظرية وبذلك فان التداخل بين المقولات النظرية للنظريات المختلفة لم يعد يشـكل مشـكلة منهجية ، أما بالنسـبة للسـلبيات فتشـمل من جهة عدم واقعية فكرة الثورة العلمية في حقل العلاقات الدولية بالإضـافة الى ضبابية مفهوم رؤيا العالم الذي يقوم عليه مفهوم النموذج المعرفي وكذلك عدم واقعية تطبيق خاصية اللامقايســـة لأن فهم نظريات العلاقات الدولية تحتاج الى مقارنة فيما بينها حتى وان كانت هذه النظريات ولدت في سياقات مختلفة (بلخيرات، 2018 ص ص 7-8)

وقد اســـتخدم مفهوم " النموذج المعرفي " كأســـاس لتصـــنيف الجهود التنظيرية في علم العلاقات الدولية اسـتناد الى معيارين : احدهما موضـوعي ومحوره الافتراضـات الاسـاسـية حول الطريقة التي يتهكيل بها العالم والاخر منهاجي ومحوره اسـاليب البحث والدراسـة وعليه فقد تعاقبت على علم العلاقات الدولية مجموعة من النماذج المعرفية الكبرى..حيث شـــهد علم العلاقات الدولية جدالات كبرى بين هذه النماذج المتعاقبة وتستند هذه النماذج الى أسس معرفية وفلسفية وانطولوجية مختلفة تسهم في تشكل الرؤية عن طبيعة هذه العلاقات وعن منهجية دراستها (نادية محمود مصطفى .، 2016ص ص 39- 40).

وفي سـياق عام هناك توجه واضـح لاسـتخدام مفهوم النموذج المعرفي في حقل العلاقات الدولية ، إذ أصبح شائعا الحديث عن الحوار بين النماذج المعرفية والذي يتم بموجبه التعامل مع المداخل المختلفة في دراســـة العلاقات الدولية باعتبارها نماذج معرفية مختلفة .(انور، 2007ص 135)،وهناك ما يشـــبه الإجماع على أن الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية هو أقرب ما يكون الى النموذج المعرفي على اعتبار أن هذا الاتجاه لا يعكس إطارا نظريا محددا ، ولكنه يتبلور باعتباره أقرب الى النموذج المعرفي والذي يضـــم

عدد معين من الأطروحات النظرية الفرعية والتي تبدي مواقف نظرية متباينة اتجاه مجموعة من القضايا والإشكاليات ومع ذلك فهي تشترك في الأطر العامة التي توضح طبيعة العلاقات الدولية ، فالواقعية هي نهج عام للسياسة الدولية لا نظرية واحدة ،وكنموذج معرفي تتكون الواقعية من عدد من الأطروحات النظرية المتنافسة : الواقعية الكلاسيكية ، الواقعية البنيوية ، الواقعية الدفاعية ، الواقعية الهجومية ، الواقعية الميركانتلية ، الواقعية النيو كلاسيكية. (وانغ، 2006 ص 62)، فالنظر الى الواقعية على انها نظرية واحدة وليس مدرسة وتتكون من اتجاهات عدة هو خطأ فادح يطمس التنوع داخل هذه المدرسة ويعلي بعض الاتجاهات الواقعية على غيرها ويعوق بناء افتراضات عن العلاقات الدولية تعبر عن الاتجاهات الواقعية المختلفة ، فالواقعية منظور (نموذج معرفي) يحوي حزمة من النظريات وليست كلا متماسكا لا يتجزأ ، ورؤية هذه النظريات للسياسة الدولية متقاربة ولكنها ليست متطابقة (سالم . 2016.ص 32) .

وعلى اعتبار ان مفهوم النموذج المعرفي يشير الى جملة الاطروحات النظرية التي تشترك في الاصول العامة لرؤيتها للواقع فانه يمكن تصور ان الاطروحات النظرية داخل النموذج المعرفي الواقعي تشترك في " رؤيا عامة " للعلاقات الدولية تشمل اكثر من مستوى ، فعلى المستوى الانطلوجي (كيف ننظر الى الواقع الدولي) فان الأصول العامة للنموذج المعرفي الواقعي تتمحور حول النظر الى الدولة القومية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية وكذلك اعتبارها (الدولة القومية) كيانا ماديا وليس اجتماعيا ، بالاضافة الى اعتبار ان هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في الواقع الدولي ولكن مع اعطاء الاولوية لتأثير العاملين العسكري والامني، ثم النظر للنسق الدولي بكونه ذو طبيعة فوضوية ، وأن الصراع هو الظاهرة المركزية في العلاقات الدولية.

أما على المستوى الابستمولوجي (الخلفية المعرفية التي تستخدم في بناء الاطروحات النظرية) : فهناك اجماع بين الاطروحات النظرية التي تنتمي للنموذج المعرفي الواقعي على تبني مرتكزات الابستملوجيا التقليدية والتي تستند الى مرتكزين ان فكرة العقلانية هي " مسلمة " في غملية التنظير، وان هدف التنظير هو تفسير الواقع كما هو ، و على المستوى الايتمولوجي(المفاهيمي) هناك اجماع داخل النموذج المعرفي الواقعي على أهمية المفاهيم التالية : القوة – المصلحة القومية – التوازن- المعضلة الامنية ، اما على المستوى الميتادولوجي(المنهجي) فهناك تصور منهجي داخل النموذج المعرفي الواقعي قائم على الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي وكذلك المنهجين الاستنباطي والاستقرائي ، بينما على المستوى الاكسيولوجي (القيمي) هناك تبني لموقف خاص من العلاقة بين الاخلاق وسياسة الدول مرتبط بما يسميه الواقعيون بالاخلاق السياسية.

وما يعزز من تصور الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولي كنموذج معرفي هو وحدة المرجعيات الفكرية التي تستلهم منها الاطروحات النظرية التي تنتمي لهذا النموذج أفكارها النظرية فمن عن ثيوسديس (460ق م – 395 ق م) استلهم الواقعيون ثلاث افكار اساسية : القوة هي المحرك الاساسي للسلوك ، الاتفاقيات القانونية لا تصنع السلام ولا تمنع الحرب بالضرورة ، السبب الاساسي للحرب يكمن في انعدام الثقة في علاقات القوة (اليسون، 2018ص ص 77- 99)،ومن عند نيكولا ميكيافللي (1469-

1527) استهلم الواقعيون ايضا ثلاث أفكار اساسية : فضيلة الاعتماد على الذات ، أولوية القوة العسكرية ، مبدأالمصلحة العليا للدولة (باوتشر، 2013 .ص ص 252- 285) .

أما من عند توماس هوبس (1588- 1679)فقد تم استلهام فكرة أساسية وهي فكرة " حالة الطبيعة " باعتبارها بالنسبة اليه حالة من الفوضى الشاملة نظرا لعدم وجود سلطة مركزية في هذه الحالة حيث يؤكد المنظرون الواقعيون ان ما يعبرونه فوضوية للنسق الدولية هي مستلهمة الى حد كبير من تصور توماس هوبس لحالة الطبيعة (مفتي، 1990. ص 19)، ومن عن جون جاك روسو(1712- 1778) تم استلهام تحليله لظاهرة الحرب فحالة السلام بالنسبة اليه هي الحالة المفضلة ولكن مادام لا وجود لما يضمن تجنب الحرب فان الجميع يتطلع الى بدأ الحرب في اللحظة التي تناسب مصالحهم وحتى الحروب الهجومية تبدأ وكأنها احتياطات لحماية ممتلكات المعتدي أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ما يملك الاخرون (انجي جمعة، 2019.ص 115)

ان وجود هذه الاصول العامة التي تشترك فيها مجموعة من الاطروحات النظرية الواقعية هي ما يجعل الاتجاه الواقعي يتبلور باعتبارهما اقرب ما يكون الى مفهوم النموذج المعرفي ، ومع ذلك فان وجود هذه المشتركات العامة لا يعني عدم وجود قضايا نظرية خلافية داخل النموذج المعرفي الواقعي والتي تشكل ما نسميه في هذا المقال بالنقاش داخل النموذج الواقعي وهي عبارة عن مجموعة قضايا تبدي حولها الاطروحات الست التي تنتمي الى النموذج المعرفي الواقعي مواقف نظرية متباينة وهو ما سيتم تفصيله في العناصر اللاحقة.

2. هل سلوك الدول يتأثر بمعطيات البيئة الداخلية أم بخصائص البنية الدولية ؟

تطرح كل من الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية والواقعية النيولاكلاسيكية مواقف متباينة اتجاه مناقشة هذه الإشكالية ،فينما ترى الواقعية الكلاسيكية أن سلوك الدول يتأثر بمعطيات البيئة الداخلية بشكل أساسي ، فان الواقعية البنيوية ترى أن البنية الدولية وخصائصها هي المحرك الأساسي لسلوك الدول ، بنما تطرح الواقعية النيو كلاسيكة اتجاها توفيقيا بينهما وذلك من حيث :

1- تركز الواقعية الكلاسيكية في تحليل السلوك الخارجي على معطيات البيئة الداخلية وتحديدا حول جزئيتين أما الأولى فتتعلق بدور القادة السياسين في صنع السلوك الخارجي للدول وخاصة ما يتعلق بتحديد مصالح الدول وفي هذا يقول هانز مورغانتو وهو الأب المؤسس للواقعية الكلاسيكة " نحن نفترض أن الساسة من رجال الدول يفكرون ويعملون في حدود المصلحة التي تعرف كسلطان (كقوة) ويتيح هذا الافتراض أن نتابع وان نتصور خطوات الساسة الغابرين والحاضرين والمقبلين في الميدان السياسي "(مورغانتو.ص 26)، فالتركيز على القيادة هي العلامة المميزة لواقعية مورغانتو و وجه فكره الاكثر اقناعا..فقد كان مورغانتو بعيدا جدا عن التفكير بملكوت السياسة الدولية بوصفه نظام أمن موضوعي مجرد من الشخصتة وخاضع لقوانين مكانيكية (تورنر، 2015.ص 149)، ويرى هانز مورغنتو – كواقعي كلاسيكي- ان السياسة الخارجية وسماتها تتضح عن طريق اختيار الافعال والسياسات والعواقب

المتوقعة عن هذه الافعال وهو ما يوجب علينا معرفة اهدافهم وغاياتهم وهذا المبدأ هو بمثابة دعوى صريحة للتركيز على دراسة المتغيرات التابعة للمستوى الداخلي للدول في السياسة الدولية والتي راها الواقعيون البنيوين فيما بعد غير ذات جدوى (ابو زيد.، الثورة السياسة الخارجية المصرية : الاستمرارية والتغير ، 2012.ص 07)

وبذلك فان الواقعية الكلاسيكية تعطي دورا كبيرا للقادة السياسيين كمعطى من معطيات البيئة الداخلية للدولة في صناعة وبالتالي تفسير السلوك الخارجي للدول ، إذ أن هؤلاء القادة وفقا لتصوراتهم وادراكاتهم هم الذي يحددون في النهاية مصلحة الدول والتي تحدد مضمون السلوك الخارجي ، ويرتبط تركيز الواقعيين الكلاسيك على دور القادة السياسين في تفسير السلوك الخارجي للدولة كمعطى من معطيات البيئة الداخلية للدولة بنظرة أعم تتعلق بتأكيدهم على دور الطبيعة البشرية في فهم السياسة الدولية ، فالعلاقات السياسية بالنسبة اليهم محكومة بقواعد عامة تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية وأية محاولة لتحدي هذه القواعد تحت أي ذريعة لن يكون نتيجتها إلا الفشل (دورتي ،بالستغراف، 1985ص 69)، فالقوة والمصلحة والصراع بالنسبة للواقعيين الكلاسيك ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية وهي كلها ترتد الى أصل واحد هو الطبيعة البشرية التي قوامها الشر والأنانية ..إذ يتصور الواقعيون الكلاسيك أن الدول مثل البشر لديها رغبة فطرية في الهيمنة على الآخرين وان هذه الرغبة هي ما يدفع نحو الحرب (وهبان، 2016 .ص ص 20-21)

و يحاجج مورغانتو بان العالم الاجتماعي ليس سوى اسقاط للطبيعة البشرية على المستوى الجماعي ، والواقعيون الكلاسكيون يعتبرون ان الصراع يمكن تفسيره جزئيا بواسطة الموقف ، لكنهم يعتقدون انه حتى لو لم يكن الامر كذلك فقد يتسبب الكبرياء والشهرة والسعي للمجد في استمرار حرب الجميع على الجميع بشكل غير محدود وفي النهاية فان الصراع والحرب متجذران في الطبيعة البشرية ويؤكد الواقعيون الكلاسكيون دوما على دور رجال الدولة وتحليل خصائص قوة الدولة (donnelly, 2005.p 32) ، ويشرح "ارلوند ولفرز" كواقعي كلاسيكي اهمية العلاقة بين السلوك البشري وسلوك الدول بالقول ان اي نظرية شاملة للسياسة الدولية لا تستدعي تقسيما للسياسة الدولية الى شقين يقف اولهما على دور الدولة في سياسة القوى ويقف الثاني على الدور البشري بكل خصائصه النفسية ، وبدلا من ذلك يجب ان يقوم تصثور الاحداث السياسية الدولية وتفهمها في ان واحد على زاويتين تستدعي اولهما التركيز على سلوك الدول بوصفها تجمعا منظما من البشر وتستدعي ثانيهما التركيز على الانسان بما يعكسه من رد الفعل السيكولجي على السلوك الذي تدين به الدولة (تومسون، 1985. ص 159)

وتشدد الواقعية الكلاسيكية بشكل عام على اهمية القادة في تفسير السلوك الخارج للدول وخاصة السلوكيات الاكثر اهمية مثل الحرب ، اذ يرى المنظرن الواقعيون الكلاسيك انه بوسع القادة الذي يتحلون بالحكمة والشجاعة تجنب الاندفاع نحو الحرب حتى في أكثر المواجهات توترا ، غير ان الواقعين الكلاسيك لم يحددوا الصفات المتعلقة باؤلئك القادة او الشروط التي يمكن بموجبها أان نتوقع منهم ممارسة ضبط

النفس وحتى وان كان الواقعيون الكلاسيك يطرحون حجج معينة على مستوى النسق فانهم يعززونها بحجج اكثر اهمية على مستوى القادة والدولة. (نيد ليبو، 2013ص 37)

ويؤكد الواقعيون الكلاسيك على دور الافراد في السياسة الخارجية أيضا من خلال تعريف هانز مورغانتو للقوة كاداة رئيسة في السياسة الخارجية باعتبارها علاقة نفسية بين من يمارسونها ومن تمارس عليهم فهي تمنح الاولين السيطرة على بعض ما يقوم به الاخرون من أعمال بما يملكونه من نفوذ يؤثرون به على عقولهم وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الامر أو التهديد او الاقناع أو بمزيج من بعض تلك الوسائل وانه مهما كانت الاهداف المادية لأي سياسة خارجية كالحصول على مصادر للمواد الاولية او اجراء تغييرات اقليمية او ما الى غير ذلك فان انجازها يتطلب دائما السيطرة على سلوك الاخرين من خلال التاثير على عقولهم (مقلد، 2011.ص 170).

ومن جهة ثانية تركز الواقعية الكلاسيكية على القدرات التي تملكها الدولة كمعطى من معطيات البيئة الداخلية ويعرف الواقعيون الكلاسيكيون القوة على أنها المركب الكلي الذي يضم عناصر مادية ومعنوية ،فللقوة مكونات عسكرية واقتصادية كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام ، ويؤكد " ادوارد كار " بوضوح أن القوة لا تشمل فقط العناصر المادية بل تشمل أيضا الأفكار والمشاعر الإنسانية وقد حافظ مورغنتو على هذا التعريف الشامل للقوة إذ أشار الى أن الدول تسعى الى إحكام السيطرة على القوة بعناصرها المادية والمعنوية للحفاظ على وجودها (سالم، 2008 ص ص 122- 123)

ويؤكد الواقعيون الكلاسيك أن القوة تنقسم الى عدة عناصر تصنف في فئتين أساسيتين ،الفئة الأولى : الثابتة " وتضم عناصر كالجغرافيا والموارد الطبيعية أي العناصر التي تتنوع وفقا للسياق المادي والفني ، والفئة الثانية هي العناصر المسماة بالمتغيرة وتضم القدرة الصناعية والاستعداد العسكري ويرى مروغانتو أن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في تقييم قوة الدول : فأولا ينبغي أن لا يتم التعامل مع القوة باعتبارها مفهوما مطلقا بل يجب تحليلها نسبيا ، وثانيا يجب ألا نعتبر القوة كشيء مكتسب ، وثالثا ألا نركز على مكون واحد من مكونات القوة بل على كل الأبعاد التي يحملها هذا المفهوم .(غيوم، 2001.ص08) ، ويفرق الواقعيون الكلاسيك بين عدة أنواع من السلوك الخارجي للدولة ارتباطا بمعيار القوة فيفرق ادوارد كار بين الدول الراضية والدول غير الراضية ، بينما يعتمد هانز مورغانتو قوى الوضع القائم وقوى امبريالية ويتحدث فريدريك شومان عن قوة متخمة وقوى غير متخمة ، ويفرق هنري كيسنجر بين دول وضع قائم ودول ثورية ، كما تحدث روبرت سترونز هيوب وستيفان بوسيني ونيكولاس سبيكمان عن بعض الدول على انها دول ديناميكية مما يعني وجود فئة أخرى من الدول غير الدينامكية (تشان، 2006 .ص 45) .

ويلخص جون ميرشايمر بدقة تركيز الواقعية الكلاسيكية على متغيرات البيئة الداخلية في تفسير سلوك الدول من حيث أن الواقعية الكلاسيكية تقوم على فرضية بسيطة مؤادها أن الدول يقودها بشر مجبولون بالفطرة على الرغبة في القوة ، ولذلك تتميز الدول بشهية لا تشبع الى القوة وهو ما يسميه مورغانتو بالشهوة الجامحة الى القوة ، ومعنى ذلك أن الدول تولد مزودة بروح عدوانية نحو الهيمنة ولذلك

فلا أساس للتمييز بين الدول الأكثر عدوانية والدول الأقل عدوانية وتدرك واقعية الطبيعة البشرية (الواقعية الكلاسيكية) أن الفوضى الدولية بمعنى عدم وجود سلطة حاكمة فوق القوى العظمى تثير قلق الدول بشأن توازن القوة ، ولكن ذلك القيد البنيوي يعتبر سببا من الدرجة الثانية لسلوك الدول حيث تتمثل الدافع الأساسي بالنسبة للواقعية الكلاسيكية في السياسة الدولية في الرغبة المتأصلة في القوة في دول النظام كافة التي تدفعها جميعا للسعي وراء القوة (ميرشايمر، 2012 ص ص 24- 25)

ويشير الواقعيون الكلاسكيون في سياق عام ارتباطا بأهمية المتغيرات الداخلية في التاثير على السلوك الخارجي للدولة الى أن اختلاف اهداف السياسات الخارجية للدول هو ظاهرة طبيعية بسبب التفاوت في طبيعة وقوة الضغوط التي يفرزها الواقع الداخلي في كل واحدة من تلك الدول ، فهناك قوى قد تتفاعل بشدة في ظروف الداخل وتدفع الى احتضان اهداف تعبر عن حاجات قومية ملحة كالرغبة في التوسع او السيطرة على الاسواق الخارجية او الدفاع عن القيم والمعتقدات القومية او حماية الشرعية الدولية (مقلد 2011.ص 171)

2- بالمقابل يرفض الواقعيون البنيويون ربط سلوك الدول بمعطيات البيئة الداخلية للدولة ، وبل ويعتبرون أن ما يسميه كينيث والتز بخصائص البنية الدولية هي التي تحدد سلوك الدول ، ويرى " كينيث والتز " انه إذا رغبنا في التمييز بين النسق السياسي الدولي وبين غيره من الأنساق الدولية (الاقتصادية والثقافية وغيرها) وإذا رغبنا في التمييز بين قوى النسق ومستوى الوحدة فان ذلك يتطلب الإلمام بكيفية نشأة البنى السياسية وكيف تتأثر أو ما الذي يؤثر فيها وكذلك كيف تؤثر على وحدات البنية ، وهو يعرف البنية باعتبارها مفهوم سياسي حيث يتكون النسق من بنية ووحدات متفاعلة فيما بينها وبالتالي يرى أن تعريف البنية لابد أن يتم دون الخلط مع وحدات النسق المتفاعلة وسلوك هذه الوحدات .(مروة مصطفى، 2018.ص 102)

وحتى يبين والتز كيفية تشكل هذه البنية وكيفية تأثيرها يعود ويستخدم مشابهة من نظرية الاقتصاد الجزئي والتي يرى أنها تشتمل على مفهومين رئيسين هما الوحدات الاقتصادية والأسواق ويحيل مفهوم الوحدة في العلاقات الدولية الى الدولة بينما تقابل البنية الدولية السوق الاقتصادي ويوضح والتز هذه المتشابهة بقوله يعتبر السوق في الاقتصاد اللامركزي فرديا في أصوله تم خلقه بشكل مفاجئ وغير مقصود ، فالسوق يظهر من أنشطة الوحدات المستقلة وتفاعلاتها أفراد أو شركات والتي تكون أهدافها وجهودها موجهة ليس نحو خلق نظام معين وإنما نحو إشباع مصالحها الذاتية حيث تظهر من خلال الأفعال المتبادلة للوحدات بنية تؤثر فيها وتقيدها جميعا فحالما تتشكل بنية السوق تصبح قوة بذاتها لا تستطيع الوحدات المشكلة لها سواءا بمفردها أو مجتمعة أن تتحكم فيها (العتيبي، 2012 .ص 59)

ومن أبرز الإضافات التي تم تقديمها داخل النموذج المعرفي الواقعي هي فكرة البنية الدولية كما طرحها كينيث والتز في نظريته الموسومة الواقعية البنيوية وهذه الفكرة أصبحت مع مرور الوقت فكرة مرجعية ليس داخل المنظور الواقعي فقط ولكنها فكرة مرجعية لحقل التنظير في العلاقات الدولية بصورة

عامة ، فعندما كتب والتز كتابه ذائع الصيت نظرية السياسة الدولية كان مهتما بتوفير شرح علمي صارم للنظرية وإصلاح عيوب نظريات العلاقات الدولية الموجودة ،إذ أن السمة التي تتشاطرها كل النظريات السابقة هي أنها بعدد مختلف من الطرق ، اختزالية والنظريات الاختزالية في استخدام والتز تخفق في اعتماد تفسير مناسب للمحددات النظامية أو البنيوية للسياسة الدولية ويعود ذلك نموذجيا إلى أن منظري العلاقات الدولية يركزون على صفة الوحدات المتفاعلة بدلا من التركيز على كيفية تحكم بنية النظام الذي تتفاعل فيه بأفعالها (such ,elias, 2007 p p50 -51.)

ويشير مفهوم البنية الدولية عند والتز إلى ترتيب وموضعة وتنظيم الوحدات داخل المنظومة الدولية وتظهر الوحدات والتي يمكن تصنيفها على أساس من خصائصها أو صفاتها ، تفاعلات وعلاقات معينة في أفعالها أو سلوكياتها ويوازي هذا التمييز الجوهري بين ترتيب الوحدات وبين تفاعلاتها تمييزا معرفيا آخر بين النظريات المنظومية والنظريات الاختزالية ، فالنظرية المنظومية هي النظرية التي توضح كيف يؤثر تنظيم الوحدات في سلوكها وفي تفاعلاتها بينما تقوم النظريات الاختزالية بشرح النتائج الدولية بالاعتماد على مجموعة عناصر أو مكونات موجودة على المستوى المحلي – الوطني- أي انطلاقا من خصائص وسمات الدول. (العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية والمدرسة البنائية ، 2010.ص ص 115-116)

وهكذا تصبح البنية الدولية تعني مجموعة من القيود الثابتة نسبيا والمفروضة على سلوك الدول إذ يعرف والتز البنية الدولية على أنها مجموعة من الأوضاع المقيدة ويتمثل هدفه هنا في تحديد مجموعة القيود تلك والتي تجعل من الممكن لنا تصور منظومة سياسية من شأنها أن تعبر لنا وباختصار عن أشياء كبيرة ومهمة ... فمن خلال تفاعل الوحدات المتشابهة وظيفيا تظهر بنية تؤثر في جميع هذه الوحدات وتقيدها فحالما يتم تشكيلها تصبح قوة بذاتها وقوة لا تستطيع الوحدات المشكلة لها سواءا بمفردها أو جميعا التحكم فيها وبذلك يتم النظر إلى البنية الدولية على أنها تقيد فعل الدول وتمكنه في الوقت نفسه. (العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين الدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية ، 2010 .ص 116)

وتفرض البنية الدولية نفسها بين تفضيلات الدول وبين النتائج بطريقتين : أولهما تعمل البنية على الفصل بين النتائج الفعلية وبين النتائج المقصودة فالأبنية تسبب الأفعال في أن تكون لها نتائج لم تكن مقصودة أصلا وبعبارة أخرى من تأثيرات البنية أنها تجعل لأفعال الدول نتائج لم تكن هذه الدول تقصدها عندما بدأت التفاعل ، وثانيهما تعمل البنية على تشكيل مجال النتائج الممكنة والتأثير فيه منتجة بذلك قوة مقيدة ومقررة وقوة مفروضة على الفاعلين والتي بدورها تؤثر في سلوكهم وفي كيفية تفاعلهم. (العتيبي ع.، 2010 .ص 117)

وبالنسبة للواقعيين فان البنية الدولية تتيح للدول آليتين للتكيف انطلاقا من الحقيقة الفوضوية للسياسة الدولية ، وهاتان الآليتين هما: المنافسة والتأهيل الاجتماعي ، فالمنافسة تعمل على تنبيه وتحفيز الفاعلين من أجل أن يتكيفوا مع الممارسات الناجحة والمقبولة اجتماعيا أما آلية التأهيل الاجتماعي فتعمل

على جعل أعضاء المجموعة في حالة اتفاق مع معاييره ضامنا بذلك تجانس المجموعة وفي بيئة فوضوية كتلك السائدة في السياسة الدولية ستعمل قوى التأهيل الاجتماعي كما يقول والتز على الضغط على الدول من أجل أن تقلد ممارسات الوحدات الناجحة والقوية وتتأقلم معها وستعاقب هذه القوى البنيوية تلك الدول التي لا تفعل ذلك إما بالضعف أو انعدام الأمن أو فقدان الاستقلال. (العتيبي ع.، العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية : وجهة نظر واقعية ، 2010.ص 69) ،فبنبية النسق عند الواقعيين البنيووين هي محدد مهم للسلوك في السياسة الدولية ، فبالنسبة اليهم ان الدولة التي تفشل في الانتظام اجتماعيا وفقا للمعايير السائدة في النسق الدولي تدفع الثمن وربما تحرم من وجودها نفسه ، كما أنه لتوزيع القدرات بين الفاعلين أثار مهمة على طبيعة المنافسة الدولية وبالتالي سلوك الدول ، فكون التوزيع متساويا بعدالة او اقلويا او ثنائيا او احتكاريا يؤثر على استراتجية الفاعلين (غلبين، 2009. ص 114)

ويتضح مما سبق ان هناك فوارق واضحة بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية في تحليل السلوك الخارجي للدول وهو ما يمكن ايجازه في الاعتبارات التالية : (أبوزيد، 2010ص ص 103- 105)

أ- ان الواقعية البنيوية هي نظرية نسقية حيث تعتبر ان المقيدات والفرص التي يوجدها النسق الدولي هي التي تستخدم في شرح سلوك الدول القومية ، حيث تنظر الدول الى بعضها البعض باعتبارها " صناديق سوداء " فتركز على سلوكات الدول الاخرى الملحوظة او التي يمكن رصدها وليس على السمات الشخصية والنفسية للقادة والزعماء كما تذهب الواقعية الكلاسيكية

ب- ان الواقعية الكلاسكية بالنسبة للواقعيين البنيويين هي نظرية اختزالية لانها توضح فقد سلوك الاجزاء دون النظر الى السياق العام الذي توجد فيه الدول (بنية النسق) حيث يرى والتز ان التركيز على تحليل ما يجري داخل الدول لا يساعدنا على فهم السياسة الدولية .

ج- بينما يرى الواقعيون الكلاسيك ان الدول تحكمها غرائزها ونهمها لحيازة المزيد من القوة والنفوذ يرى الواقعيون البنيويون ان الدول يحركها ويشكل سلوكها مدى الاختلال والتفاوت في صور توزيع القدرات داخل بنية النسق الدولي ولذلك يتهم والتز الواقعية الكلاسيكية بانها نظرية اختزالية بمعنى انها لا تهتم بمعرفة بنية النسق الدولي بقدر اهتمامها بمستوى الافراد والدول .

3- وهناك وجهة نظر ثالثة يمثلها الواقعيون النيو كلاسيك وهم يعتبرون اتجاها توفيقيا بين الاتجاهين السابقين ، خاصة ما يتعلق بضرورة الاهتمام بكلا النوعين من المحددات الداخلية والبنيوية في تفسير السلوك الخارجي للدولة وقد ظهرت الواقعية النيولاكلاسيكة لأول مرة في كتابات " جيدون روز" " ويرى دعاتها أن فهم العلاقة بين القوة والسياسة الخارجية يتطلب فحصا دقيقا للسياق الذي يشكل السياسات والتخفيف من حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية لتقديم موقف معتدل ، وبرزت الدعوة لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية الى جانب مثيلتها الخارجية من منطلق أن تحركات الدولة في المسرح الدولي يمكن تفسيرها في ضوء

متغيرات مثل توزيع القوة بين الدول ووفقا لمتغيرات معرفية مثل التصورات الخاضعة لضغوط النسق الدولي فضلا عن المتغيرات الداخلية مثل النخب ومؤسسات الدولة والجهات الفاعلة في المجتمع التي تؤثر على السلطة وحرية عمل صانعي القرار في السياسة الخارجية (زهرة، 2013) .

يتفق الواقعيون النيو كلاسيك على أن القدرات المادية وتوزيع القوة هي نقاط البداية لتحليل النتائج الدولية، ومع ذلك ، يصرون على أن خصائص الدولة وآراء القادة حول كيفية استخدام السلطات تتدخل بين القيود الهيكلية والسلوك،وفقًا لذلك ، يقومون أيضًا بالتحقيق في السمات السياسية المحلية ، مثل قدرات صانعي السياسة الخارجية على استخراج الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. على سبيل المثال ، يجادل "راندل شويلر" بأن الدول تقيِّم وتتكيف مع التغيرات في بيئتها الخارجية جزئيًا نتيجة لهياكلها المحلية الخاصة والأوضاع السياسية ، وبشكل أكثر تحديدًا تعمل العمليات السياسية المحلية المعقدة كأحزمة نقل تقوم بتحويل وتوسط و (إعادة) مخرجات السياسة المباشرة استجابة للقوى الخارجية (بشكل أساسي التغيرات في القوة النسبية)، ومن ثم فإن الدول غالبًا ما تتفاعل بشكل مختلف مع الضغوط والفرص النظامية المماثلة ، وقد تكون استجاباتها أقل تحفيزًا بواسطة عوامل المستوى النظامي من العوامل المحلية.(griffiths, 2007.p16)

و يعود الواقعيون الكلاسيكيون الجدد إلى بعض الاعتبارات الواقعية الكلاسيكية حول القوة والسياسة ويشرحون إطارا أكثر تعقيدًا من المحددات التي تشكل السياسة الخارجية ،ومع ذلك ، فإن التركيز على المتغيرات المحلية لا يعني رفض المستوى البنيوي (النظامي) للتحليل إذ لا تزال القيود المنهجية تخلق أطرًا مستقرة للسياسة الخارجية للدولة وتحد من طموحاتها.و يلاحظ الواقعيون النيوكلاسيكيون دور الدوافع البنيوية ويقبلون أهميتها بالنسبة للنشاط الخارجي للدولة،وبالتالي ، فإن الواقعية الكلاسيكية الجديدة ليست مقاربة كلاسيكية ولا مقاربة بنيوية بحتة لأنها تفضل الجمع بين المحددات البنيوية ودور التعديل الذي يلعبه "حزام النقل المحلي" والمتغيرات على المستوى المحلي.(wieclawski, 2017.p205)

ويمكن تقديم التصور العام للواقعية النيوكلاسيكة كاتجاه توفيقي بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية في تفسير السلوك الخارج للدول من خلال ما يلي :(دشر، 2016ص ص 424 -426).

أ- تعد الواقعية النيو كلاسيكية محاولة مهمة وجديدة في معالجة حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية بعد النفي التام بينهما من قبل الواقعين السابقين بنظرياتهم المختلفة بحيث قدمت الواقعية النيوكلاسيكية مواقف وصفت بالمعتدلة لتشكل بذلك مبادرة ايجابية لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية الى جانب المحددات البنيوية وقد شكلت هذه المواقف بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي.

ب- يرى الواقعيون النيوكلاسيك أن السياسات الخارجية للدول هي التي تحرك قدرات القوة النسبية في النظام الدول ، ومع ذلك فهي عملية غير مباشرة ومعقدة وكيفية ترجمتها الى سياسات

خارجية أو استراتجيات الأمن قد تعتمد على عوامل التدخل المختلفة داخل الدولة نفسها ولذلك صناع القرار الخارجي مقيدون من قبل الهيكل المؤسسي الملحي فضلا عن التهديدات والفرص الخارجية .

ج- تدمج الواقعية النيوكلاسيكية بشكل واضح بين المتغيرات الداخلية والخارجية محورة ومصورة رؤى معينة مستقاة من الفكر الواقعي الكلاسيكي ويحاجج دعاتها أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية تنساق في اغلب المجالات بمكانة الدولة في النظام الدولي وبشكل أكثر تحديدا قدرات قوته المادية وهم يحاججون أيضا أن هذه القدرات تؤثر بطريقة غير مباشرة لان الضغوط البنيوية يجب ترجمتها عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة.

د- على هذا الأساس فان الواقعية النيوكلاسيكية تعطي أهمية كبيرة لطبيعة النظام السياسي والتصورات وإدراك صناع القرار دورا حاسما في تشكيل سياقات العلاقات الدولية وتفاعلاته المتنوعة ، ولذلك تصبح الفوضى ليست مجرد لازمة للنسق الدولي وعامل مستقل وهو ما يقتضي إدراك أن التوزيع النسبي للقوة والفوضى على ما لهما من أهمية لا يمكن الركون اليهما لوحدهما لتفسير السلوك الدولي فالسياسات الداخلية متغير أساسي لابد من ايلائه ما يستحق من أهمية .(يوسف، 2013. ص 82)

هـ- ترفض الواقعية النيوكلاسيكة فكرة الفصل بين البنية و واللاعب التي تميز الواقعية البنيوية ، فهناك ترابط بين وحدات التحليل هذه ، ورفض اختزال وحدة التحليل - اللاعب- في وحدة تحليل أخرى - البنية- وبذلك تقترب الواقعية النيولاكلاسكية من التيار البنائي الذي يعتبر أن مصالح اللاعب تتطور انطلاقا من الممارسة الاجتماعية داخل بنية معينة اي من خلال التبادل بين الاعب واللاعبين الاخرين والتبادل بينه وبين البيئة ، ويتفاعل اللاعب مع موضوعات ولاعبين اخرين انطلاقا من المعنى الذي تحمله هذه الموضوعات وهؤلاء اللاعبين (عاصي، 2006.ص 38).

وبشكل عام تظهر اهمية اساهامات الواقعية النيولاكلاسيكية في الدمج بين المتغيرات الداخلية و والمتغيرات البنيوية في فهم السلوك الخارجي للدول من خلال ما يلي : (الخليلي، 2018ص ص 85- 86)

أ- ان الضغوط النسقية تعمل على تقييد خيارات الدول في سياستها الخارجية الا ان خصائص الدول والمتغيرات على مستوى الوحدة تعتبر مهمة كذلك فعلى النقيض من الواقعيين البنيوين اكد الواقعيون النيوكلاسيك على أن المواقف الشخصية والهياكل المحلية للدول لا تقل اهمية عن المستويات النسقية فالعوامل المحلية وفقا للنظرية تلعب دور الرابط بين المتغير المستقل الذي يتمثل في القوة النسبية وبين المتغير التابع الذي يتمثل بمخرجات او نتائج السياسة الخارجية ووفقا لروز فان تجاهل الواقعيين البنيوين لتلك العوامل هو ما سعت الواقعية النيولا كلاسيكية لمعالجته.

ب- تعتبر دراسة تأثير القوة النسبية على السياسة الخارجية للدول ، الموضوع الرئيس للواقعية النيوكلاسكية ، كما يعتبر فهم صتناع القرار من خلال الضغوط البنيوية التي تؤثر على قراراتهم العامل الرئيس لتحليل السياسة الخارجية وفقا للنظرية ، فبالرغم من سعي الواقعيين النيوكلاسيك لاجراء تحليل نسقي الا انهم يستندون في ذلك الى تحليل القوة النسبية لكل دولة ومواقف صناع القرار فيها اتجاه الاوضاع المختلفة فالواقعية النيوكلاسيكة تعمل على دمج العوامل بهدف فهم أفضل للسياسة الخارجية .

ج راى الواقعيون النيو كلاسيك أن سلوك الدولة في النسق الدولي يمكن فهمه من خلال متغيرات نسقية كتوزيع القوة ومتغيرات محلية لم يجمعوا عليها كالتصورات الصحيحة ونظيرتها الخاطئة فعلى صعيد القوة ادعت الواقعية النيولاكلاسيكة ان الزيادة في القوة المادية النسبية ستقود الدول في النهاية الى توسع مماثل في مجال وطموح نشاط السياسة الخارجية وأن الانخفاض في القوة المادية النسبية سيقود في النهاية الى انكامش مماثل كما تنبأت النظرية بأن هذه العملية لن تكون بالضرورة متدرجة أو متماثلة لانها لا تعتمد على اتجاهات مادية موضوعية فقط بل تعتمد ايضا على كيفية فهم صناع القرار السياسي لها بشكل شخصي وغير موضوعي .

3. هل المعضلة الأمنية هي قدر محتوم ؟

يعتبر مفهوم المعضلة الأمنية من أهم المفاهيم في التركيب الايتمولوجي للنموذج المعرفي الواقعي وخاصة ما يتعلق بتحليل تأثير العامل الأمني في واقع العلاقات الدولية وتظهر المعضلة الأمنية عندما تبدأ عملية إحدى الدول في تدعيم قدرتها العسكرية وحيث أن أمنها الشامل يسبب للدول الأخرى الشعور بالتهديد أو أنها اقل أمنا ، وقد تتجه الدولة الأولى الى تدعيم قدراتها الدفاعية فقط وليست الهجومية ولكن سوف لا تراها الدول الأخرى بالضرورة بهذه الطريقة التي قد تشرع في المزيد من تدعيم قدراتها العسكرية الذاتية لمواجهة التهديد المحتمل وفي المقابل قد يأتي رد فعل الدولة الأولى بمزيد من تدعيم قدراتها مرة أخرى ومن ثم ينشأ نمط حلزوني من تدعيم القدرات العسكرية (لوسن، 2014. ص 126)

ويشرح مفهوم المعضلة الأمنية تلك الوضعية التي تشير الى أنه يمكن للإجراءات التي يتخذها أحد الأطراف لأمنه ،أن يُنظر إليها على أنها تهديد لأمن الطرف الآخر حتى لو كان الطرفان يريدان فقط الدفاع عن أمنهما ، وبالتالي من المرجح أن يتخذ الجانب الآخر إجراءات مضادة ضد تلك الإجراءات الدفاعية، و يميل التفاعل بين هذه التدابير والتدابير المضادة إلى تعزيز مخاوفهم وشكوكهم بشأن نوايا بعضهم البعض ، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة يراكم فيها كل طرف مزيدًا من القوة دون أن يجعل نفسه بالضرورة أكثر أمانًا ، من خلال آلية التعزيز الذاتي أو ردود الفعل الإيجابية و يمكن أن تؤدي هذه الحلقة المفرغة أيضًا إلى صراعات مأساوية وغير ضرورية - تهديدات بالحرب أو الحرب-. (Shiping, 2009.p494-495)

وهناك جدل عميق بين الواقعية البنيوية والواقعية النيوكلاسيكية حول هل تعتبر المعضلة الأمنية والإحساس بها قدر محتوما في العلاقات بين الدول ، إذ يعتبر الواقعيون البنيويون أن المعضلة الأمنية هي قدر محتوم ارتباطا بالأسباب التالية : (Shiping, The Security Dilemma:AConceptual Analisis, 2009. P 495)

1- أن المصدر النهائي للمعضلة الأمنية هو الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية

2- في ظل الفوضى ، لا يمكن للدول أن تكون متأكدة من نوايا بعضها البعض الحالية والمستقبلية ونتيجة لذلك ، تميل الدول إلى الخوف من بعضها البعض (أو احتمال أن يكون الطرف الآخر مفترسًا)

3-بسبب عدم اليقين بشأن نوايا بعضنا البعض والخوف ، تلجأ الدول إلى تراكم القوة أو القدرات كوسيلة للدفاع ، وهذه القدرات تحتوي حتما على بعض القدرات الهجومية.

4- إن ديناميكيات المعضلة الأمنية تعزز نفسها بنفسها وغالبًا ما تؤدي إلى دوامات (غير مقصودة وسيئة) مثل تدهور العلاقات وسباق التسلح .

5- تميل ديناميكيات المعضلة الأمنية إلى اتخاذ بعض التدابير لزيادة الأمن - على سبيل المثال ، تجميع قدرات هجومية غير ضرورية - هزيمة ذاتية: مزيد من القوة ولكن أمان أقل.

وفي سياق عام يرى الواقعيون البنيويون أن المعضلة الأمنية في ظل البيئة الدولية هي معضلة أزلية يصعب التخلص منها نظرا للطبيعة الفوضوية التي تتسم بها البيئة الدولية وكذا نتيجة عدم توافر قواعد مرعية من جميع الدول بمقدورها أن تمنع حالة الصراع بين تلك الدول فضلا على انه ليس بمقدور أي دولة أن تمنع تلك الحالة من أن تحدث بشكل دائم ، إذ أن الدول وهي تسعى الى تحقيق مصالحها - ولاسيما الحفاظ على بقائها- لا تجد وسيلة أنسب من الارتكاز على قوتها والعمل على زيادتها الأمر الذي يتمخض عنه زيادة مخاوف وقلق الدول الأخرى مما يدفعها هي الأخرى الى زيادة قوتها ويدفع هذا بدوره في اتجاه تجذير مشاعر الخوف المتبادل بين الدول ومن ثم تظهر المعضلة الأمنية ذات الطبيعة الحلزونية (زعلوك، 2018. ص 2018).

وعلى العكس من ذلك يرى الواقعيون النيوكلاسيك أن المعضلة الأمنية لا تعد قدرا محتوما في العلاقات بين الدول بشكل عام ولا في علاقاتها الأمنية بشكل خاص وذلك بالنسبة اليهم تبرره الأسباب التالية : (Randall.Schweller, 1996. Pp100-105)و (ابو زيد.، كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة ، 2012.ص ص 49-50) و (dehghani.zareashkezari, 2016.pp96-97)

أ- الصراع على الأمن ليس مباراة صفرية فتعزيز دولة لأمنها قد يساهم في تعزيز أمن دول أخرى

ب- المعضلة الأمنية لا تتطابق مع كل أطراف العلاقة الأمنية بمعنى أن المعضلة الأمنية تكون أكثر ظهورا إذا كان على الأقل احد أطراف العلاقة الأمنية دولة تعديلية، أما إذا كان طرفا العلاقة دول محافظة (تسعى للحفاظ على الوضع القائم) فلا يمكن أن تنشأ بينهما معضلة أمنية.

ج- في الواقع الأمني الدولي ظهرت الكثير من التهديدات الأمنية ضد الدول في حد ذاتها بمعنى لم تعد الدول هي فقط من تشكل مصدر تهديد لبعضها وإنما هناك تهديدات مشتركة موجهة ضد الدول تستوجب تعاونيا امنيا مشتركا .

د- وإذا كان الواقعيون البنيويون يعتقدون أن المصدر النهائي للمعضلة الأمنية هو الفوضى الدولية فان الواقعيون النيوكلاسيك يعتقدون أن الفوضى باعتبارها سمة للنسق الدولي يعاد إدراكها على المستوى الداخلي للدول ، فإذا تم إدراك الفوضى الدولية بأنها ظاهرة خبيثة فان ذلك يخلق صراع حول الأمن وبالتالي نشأة المعضلة الأمنية ، أما إذا تم إدراكها على أنها ظاهرة حميدة فان ذلك يقلل من الصراع حول الأمن وبالتالي لا تنشا المعضلة الأمنية كقدر محتوم

هـ- أن الدول لا تسعى لتوسيع نطاق أمنها بقدر ما تسعى لتوسيع نطاق قوتها وفي ذات السياق ينتقد الواقعيون النيوكلاسيك الواقعيون البنيوين بان اعتبارهم ان الدول في نسق فوضوي فان هاجس الهيمنة والسيطرة عليها او تدميرها هو نمط عام هي فكرة غير صحيحة بل هو نمط جزئي .

و- أن الهواجس الامنية ليس هواجس مسيطرة باستمرار على سلوك الدول ، فبعيدا عن فترات الحرب والصراع فان الدول تعيد ترتيب اولوياتها من خلال التعاون والتقارب وتعظيم حجم المكاسب المتبادلة مادام وجودها (الدول)غير مهدد .

4. كيف يحدث التغيير في النسق الدولي ؟

يرتكز مفهوم التغيير في العلاقات الدولية بشكل عام على ثلاثية " النمط والعملية والبنية " ونقطة البدء هي وجود عناصر في حالة ترتيب أو (بنية) معينة بفعل نمط من العلاقات تحافظ عليه العناصر في اللحظة الحاضرة وتسعى الى استمراره في المستقبل عبر مجموعة (عمليات) بالشكل الذي يمكن العناصر من التعامل مع التغيرات التي تطرأ عليها البيئة (سيف النصر، 2011.ص 53)، وعلى أساس هذا التعريف لمفهوم التغيير الدولي فان هناك خلاف بين الواقعية البنيوية والواقعية الميركانتلية ، حول الكيفية التي يتغير بها النسق الدولي ،فالواقعية البنيوية كما في أعمال كينيث والتز تعتبر أن التغير بالنسق الدولي يرتبط بتغير خاصيتين أساسيتين من خصائص البنية الدولية وهما القطبية المرتبطة بعدد القوى العظمى والتوزيع النسبي للقوة أي تغير ترتيب القوى العظمى بالنسبة لبعضها البعض وفي هذا يقول "كينيث والتز " أن البنية الدولية تعتمد على القوى الرئيسية التي تشكلها نخبة الدول ،, كما أن البنية الدولية تتنوع تغيراتها بناءا على عدد القوى العظمى ، والقوى العظمى يمكن تمييزها عن الدول الأخرى عن طريق معرفة القدرات التي تحوز عليها ، وعندما يتغير عدد الدول العظمى فان الحسابات وسلوك الدول والمخرجات السياسية الدولية التي تتمخض عن هذا التغير تتبدل. (Kenneh waltz , 1979.p108)

وتشدد الواقعية البنيوية على أن التغير في النسق الدولي لا يرتبط تماما بالتغير على مستوى الوحدات أو سلوكها وفي هذا السياق يرى كينيث والتز أن التغييرات التي تتم خارج النسق نفسه يمكن أن تغيره أما التغيرات التي تحدث ضمنه فلا تتسبب في تغييره ، والتغيرات التي تحدث ضمن إطار النسق تحدث في كل الأوقات بعضها تغييرات مهمة وبعضها غير مهمة ، فالتغيرات الكبيرة التي حدثت في وسائل المواصلات والاتصالات وأساليب القتال في الحرب على سبيل المثال تؤثر كثيرا على كيفية تفاعل الدول والوحدات الأخرى الفاعلة في النسق الدولي ولكن هذه التغيرات تحدث على مستوى الوحدة ، ففي التاريخ الحديث ، أو ربما عبر مراحل التاريخ كان تطور السلاح النووي هو أكبر تلك التغيرات ومع ذلك بقيت السياسة الدولية مجالا تعتمد فيه كل وحدة فاعلة في النسق الدولي على نفسها . (والتز، 2003.ص 6)

بل وتؤكد الواقعية البنيوية أن التغير في بنية النسق الدولي هي التي تحدث بالضرورة تغير في سلوك الوحدات وليس العكس ، وفي هذا يرى كينيث والتز أن التغيرات في بنية النسق الدولي تختلف عن التغيرات على مستوى الوحدة ولذلك نجد أن التغيرات في القطبية الدولية تؤثر أيضا على كيفية توفير الدول لأمنها فعندما ينخفض عدد الدول العظمى الى دولتين أو دولة واحدة تحدث تغيرات مهمة في كيفية توفير الدول

لأمنها وحين توجد أكثر من دولة عظمى تعتمد الدول على مصادرها الداخلية الذاتية وعلى التحالفات التي يمكن إقامتها مع الآخرين (والتز، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة، 2003.ص 07)

وينطبق ذلك على كل مكونات البيئة الداخلية للدول حيث ترى الواقعية البنيوية أنه مهما حدث تغير في هذه المكونات فان ذلك لا يمكن ان يكون سببا للتغير في النسق الدولي حيث تغيرت الدول وايدلوجيتها وحدوها عبر عقود لكن ظل نمط النسق الدولي كما هو .(عبد الرحمان، 2018.ص 08)وهذا ما يعني ان الواقعية البنيوية تؤكد على ضرورة التفريق بين التغيير داخل بنية النسق الدول (اي تغير وحداته) وبين تغير بنية النسق في حد ذاتها وتغير هذه البنية مرهون بالنسبة للواقعية البنيوية بالتغير في عدد القوى العظمى ، وعلى هذا الاساس يمكن الاشارة الا أنه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي لم تتغير بنية النسق الدولي الا مرة واحدة خلال أربعة قرون وذلك عندما تحول من تعددية قطبية الى ثنائية قطبية بعد الحرب العالمية الثانية (النعيمي، 2013.ص 49)

لكن الواقعية الميركانتلية كما في أعمال "روبرت غلبين" تقدم تصور أعمق عن التغير في النسق الدولي يشمل من جهة العوامل العامة المتحكمة في تغير النسق الدولي وكذلك مستويات هذا التغير وأنماطه ، أما بالنسبة للعوامل العامة المتحكمة في تغير النسق الدولي فيراها غلبين متمحورة حول ما يلي :(غلبين، 2009.ص ص 28- 29)

أ- يكون النسق الدولي مستقرا إذا لم تعتقد أي دولة بأنه من الأفضل محاولة تغيير النسق

ب- تحاول دولة ما تغيير النسق الدولي عن طريق التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تتساوى التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مع المنافع الحدية أو تزيد عليها.

ج- تسعى دولة ما الى تغيير النسق الدولي إذا كانت المنافع المتوقعة تزيد على التكاليف المتوقعة (أي إذا كانت هناك مزايا محددة متوقعة) .

د- عندما يتم التوازن بين تكاليف المزيد من التغيير والتوسع ومنافعه يصبح هناك ميل لان ترتفع التكاليف الاقتصادية للمحافظة على الوضع الراهن بصورة أسرع من القدرة الاقتصادية على دعم الوضع الراهن

هـ- إذا لم يحل انعدام التوازن في النسق الدولي فسيتغير هذا النسق وينشأ توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوى

أما بالنسبة لتحليل أنماط التغير في النسق الدولي فينطلق " غليبين " في البداية من تحديد العناصر التي ترتكز عليها مفهوم النسق الدولي وهي : 1*الوحدات 2* توزيع القوة 3* الهيبة 4* القواعد المنظمة للعلاقات بين الوحدات ومن ذلك يستخلص " غلبين " ثلاث مستويات من التغير يمكن أن تحدث للنسق الدولي: (ديسو، 2015ص ص 122- 123)

*- تغير النسق في حد ذاته: والذي لا يمكن أن يحدث إلا بعد حدوث تغير في طبيعة الوحدات الأساسية في النسق الدولي على سبيل المثال تغير النسق الأبرز في تاريخ العلاقات الدولية كان بعد معاهدة وستفاليا حين تحولت الوحدات الأساسية في النسق الدولي من الإمبراطوريات الى الدول القومية .

**- تغير بنية النسق : وهو حسب " روبرت غلبن" تغير داخل النسق أكثر منه تغير النسق في حد ذاته وهو يمس العنصرين : توزيع القوة ، الهيبة أما بالنسبة لتوزيع القوى فالمقصود به ترتيب القوى الكبرى في هرمية النسق الدولي ، في حين تعني الهيبة سمعة تأثير الدولة الكبرى في النسق الدولي وهي مرتبطة بشكل كبير كما يقول "غلبين" بالاستخدام الناجح للقوة العسكرية من طرف الدول الكبرى .

*** - تغير التفاعلات في النسق : وهو يمس العنصر الأخير أي تغير القواعد و يشير روبرت غلبين الى أن القواعد المنظمة للعلاقات بين الوحدات تشمل ثلاث مجالات أساسية " القواعد المنظمة للعلاقات الدبلوماسية ، والقواعد المنظمة للحرب والسلام ، والقواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية.

إذن بالمختصر إذا شمل التغير طبيعة الوحدات الأساسية المكونة للنسق فهذا يسمى " تغير في النسق " وإذا مس التغير العنصرين " توزيع القوة" أو " الهيبة " فهذا يسمى " تغير بنية النسق " ، أما إذا اقتصر التغير على طبيعة القواعد المنظمة للعلاقات بين الوحدات فهو يسمى " تغير التفاعلات في النسق " وهذه المستويات مرتبة بشكل تنازلي بحيث يكون التغير العميق هو " التغير النسقي " أما التغير البسيط فهو " تغير التفاعلات " .

أما بالنسبة لأنماط التغيير فتفرق الواقعية الميركانتلية كما هي في أعمال "روبرت غلبين " بين نمطين للتغيير في النسق الدولي ،التغيير المتدرج والتغيير الثوري فإذا كانت كل مكونات النسق تتغير في انسجام يحدث التطور السلمي للنسق وفي المقابل فان اختلاف معدلات التغيير بين توزيع القوة والمكونات الأخرى هو الذي ينتج الانفصام واختلال التوازن الذي إذ لم يتم حله يحدث التغيير الثوري وقد لاحظ " غلبين" أن التغيير يحدث في اغلب الأحيان في شكل تعديلات متدرجة مستمرة في إطار النسق القائم من خلال تكيفات سلمية وصراعات محدودة. (أبو زيد، 2016.ص 1128)، وتشرح الواقعية الميركانتلية من خلال اعمال " روبرت غلبين " ديناميكة التغيير في النسق الدولي من خلال مظهرين اساسيين : الاول وجود تغيرات عسكرية وتكنولوجية تزيد المنافع وبالتالي تزيد مكاسب تغيير النسق الدولي ، والثاني تباين مستوى القوة بين الدول يبدل تكلفة تغيير النسق ، فالذي يهدف للتغيير يرى أنه يستطيع الاستفادة من معايير وقواعد النسق الحالي ، وقد تتغير صورة النسق وليس قواعده وفي حالات أخرى قد يتم تغيير القواعد من أساسها وبذلك يتغير النسق بقواعد دولية جديدة (مروة خليل، 2020.ص 100).

كما تشدد الواقعية الميركانتلية ايضا على تغير النسق الدولي لا يرتبط فقط بالعوامل العسكرية كما يرى الواقعيون البنيويون ، ولكن أيضا بالتاثيرات المهمة للعامل الاقتصادي ، فكما يرى " روبرت غليبن" في هذا الاطار ان عملية النمو الاقتصادي المتفاوت تتسبب في تغيرات هيكلية هامة في الاقتصاد العالمي مما يثير مشكلة سياسية كبرى لفرادى الدول ...ومع ذلك يستتبع التكيف الاقتصادي مكاسب وخسائر كبيرة لمختلف الافراد والجماعات والدول وبالتالي يتسبب في نشوء صراع سياسي حاد ، والفشل وبخاصة من طرف القوة المهيمنة في التكيف وتحويل اقتصادها وجعل هذا الانتقال الى فعاليات اقتصادية جديدة يسهم في عدم الاستقرار الاقتصادي وانتشار القومية الاقتصادية .(غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، 2004.ص 150)

5.ما هو مقدار القوة التي يجب أن تحوز عليه الدول ؟

من الناحية المبدئية هناك إجماع داخل النموذج المعرفي الواقعي حول مجموعة من الاعتبارات المتعلقة باستخدامات القوة في العلاقات الدولية ، إذ يرفض الواقعيون الطابع القيمي لاستخدام القوة من حيث استهداف هذا الاستخدام لنشر قيم بعينها على مستوى النسق الدولي ككل فمثل هذه الاستخدامات تشكل عبئا أمنيا واقتصاديا لا يمكن لأي دولة مهما بلغت قوها تحمله ، كما يجمع الواقعيون على تنوع استخدامات القوة إما لأغراض دفاعية متعلقة بمواجهة التهديدات أو لأغراض هجومية تحمل معها أحيانا أشكال مختلفة من الامتيازات والمكاسب سواء على مستوى تامين المصالح الحيوية للدولة في مناطق مختلفة من العالم أو تامين سمعة الدولة في النسق الدولي. (ابو سمرة، 2016.ص ص 1725-1726)

وبالرغم من الإجماع هذه الأطر العامة لاستخدام القوة داخل النموذج المعرفي إلا أنه يوجد جدل عميق حول مقدار القوة الذي يجب أن تحوز عليه الدول ، و هذه الإشكالية هي موضوع للنقاش بين الواقعيون الدفاعيين والواقعيون الهجوميون ، حيث يدافع الواقعيون الدفاعيون على فكرة أن الدول مطالبة باكتساب ما يسمونه " بالقدر الملائم للقوة " وذلك استناد الى الحجج التالية : (ميرشايمر، 2016،ص ص 220- 221)

*- يعتبر الواقعيون الدفاعيون أن النسق الدولي يتيح فرص للدول للحصول على مزيد من القوة لكنهم يؤكدون أن الدول مطالبة باكتساب ما يسمونه " بالقدر الملائم من القوة " وهذا القدر الملائم مرتبط باكتساب القدرة على الدفاع وعلى تحقيق التوازن.

*- يعتبر الواقعيون الدفاعيون أن امتلاك الدول للقوة من أجل تعزيز الهيمنة هو خطأ استراتيجي لان ذلك يحفز على نشأة تحالفات توازنية ضدها .

*- يؤكد الواقعيون الدفاعيون على أن تكاليف الغزو والاحتلال أكبر بكثير من منافعه بمعنى أن الغزو هو " حماقة إستراتيجية " بالنسبة للدول .

بينما على العكس من ذلك فان الواقعيون الهجوميون يرون أن الدول مطالبة باكتساب أكبر قدر ممكن من القوة وليس مجرد " قدر ملائم " كما يرى الواقعيون الدفاعيون وذلك استناد الى الحجج التالية : (ميرشايمر، الواقعية البنيوية 2016. ص ص 224- 225) و (ميرشايمر . 2012 ص.43- 44)

*- فكرة ان القوى العظمى قد تشعر بالامان بدون ان تهيمن على النسق بشرط ان تمتلك قدرا ملائما من القوة ليست مقنعة لانه يصعب تقييم مقدار القوة النسبية التي يجب ان تمتلكه الدولة اكثر من منافسيها قبل أن تصبح امنة .

*- تصبح مسألة تحديد القدر الكافي من القوة أشد تعقيدا حين تفكر القوى العظمى في توزيع القوة فيما بينها بعد عشر او عشرين عاما حيث تختلف قدرات الدول الفردية مع الوقت وبدرجات ملحوظة احيانا ويصعب كثيرا التنبؤ باتجاه ومدى التغير في توازن القوة

*- نظرا لصعوبة تحديد مقدار القوة الكافي لليوم والغد تدرك القوة العظمىأن الطريقة المثلى لضمان أمنها تتمثل في تحقيق الهيمنةما يقضي على اية امكانية للتحدي من جانب قوى عظمى أخرى

والدولة المضللة وحدها من تفوت الفرصة لأن تكون دولة مهيمنة في النسق لانها تعتقد أنها تتملك قوة كافية للبقاء.

*- لا يمكن للدول أن تتأكد بسهولة من مقدار القوة التي تحوزها الدول الأخرى ولذلك فان أفضل وسيلة لحماية نفسها هو العمل على الحصول على اكبر قدر من القوة .

*- أن الدول لا يمكن أيضا أن تتأكد من نوايا الدول الأخرى إذ أن هناك في النسق الدولي دول راضية عن الوضع القائم وتسمى دول محافظة ودول غير راضية عن الوضع القائم وتسمى دول تعديلية ولكن المشكل بالنسبة للواقعية الهجومية أنه لا يمكن التأكد بسهولة من نوايا هذه الدول (محافظة أم تعديلية) ، ولذا الدول مطالبة بالحصول على اكبر قدر من القوة حتى لا تتعرض لأي مفاجأة إستراتجية من طرف ما.

*- أن أبرز وسيلة لتحقيق توازن القوة هي تشكيل التحالفات التوازنية ولكن بالنسبة للواقعية الهجومية فان هذه التحالفات تتأثر كثيرا بالنوايا السيئة للدول إذ قد تلجأ الدول الى ما يسميه جون ميرشايمر بإستراتجية تمرير المسؤولية أي أنها تدعي أنها تشكل تحالف توازني مع طرف معينة ضد طرف آخر لكن عمليا فان تمرير المسؤولية الى ذلك الطرف للصدام مع الطرف الأول بينما هي تحتفظ بقوتها .

8- نمط التوازن المفضل في العلاقات الدولية : توازن القوى أم توازن التهديد أم توازن المصالح؟

يعتبر مفهوم التوازن من المفاهيم الرئيسة في البنية المفاهيمية للنموذج المعرفي الواقعي ، ولكن هناك اختلاف واضح بين الواقعية البنيوية والواقعية الدفاعية والواقعية النيو كلاسيكة في مقاربة موضوع التوازن في العلاقات الدولية من حيث نمط التوازن المفضل ، فبينما تدافع الواقعية البنيوية عن مفهوم توازن القوى ،فان الواقعية الدفاعية تتبنى مفهوم توازن التهديد في حين تركز الواقعية النيوكلاسيكة على مفهوم توازن المصالح.

تنطلق الواقعية البنيوية كما هي في أعمال كينيث والتز من مقاربة توازن القوى باعتباره نظام لحفظ الاستقرار على مستوى النسق الدولي مستفيدا من ذلك من تعريف هانز مورغانتو لتوازن القوة والذي يعرفه بأنه نظام يهدف الى الحيلولة دون أي عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى ويحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر الدولية التي تؤلفه فضمان الاستقرار ليس وحده هو هدف التوازن فالاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها فهدف التوازن هو الاستقرار مضافا اليه المحافظة على العناصر المؤلفة له. (ابوخزام، 2009. ص 61)،

وتحافظ الواقعية البنيوية على تصور مورغانتو باعتبار أن توازن القوى هو نظام يحفظ الاستقرار على المستوى الدولي لكن لا تعتبره مجرد ظاهرة بل هاو قانون وصفي ، فبالنسبة الى كينيث والتز فان الشيئ الأساسي الذي يمكن التنبؤ به في العلاقات الدولية هو عودة توازن القوة مهما تعرض هذا التوازن للاختلال ومهما كانت مدة هذا الاختلال ،ويعتبر "كينيث والتز " أن النظام الأحادي القطبية الذي يتعارض مع قانون

توازن القوة هو أقل أنواع الأنظمة الدولية دواما لسببين رئيسيين : الأول هو أن القوة المهينة تأخذ على عاتقها مهام كثيرة خارج حدودها وبالتالي إضعافها على المدى البعيد ، والثاني هو تزايد عدد الدول التي يكون سلوكها قلقا اتجاه سلوك القوة المهينة. (والتز، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة ، 2003.ص ص 37-38)

لكن الإضافة المهمة التي قدمتها الواقعية البنيوية حول توازن القوى هو اعتبار توازن القوة ليس نتاج خيارات السياسات الخارجية للدول ولكنه نتاج طبيعة البيئة الدولية و ذلك من خلال الاعتبارات التالية : (والتز، الانسان والدولة والحرب : تحليل نظري ، 2013. ص ص 401- 402)

أ- أن توازن القوى لا يفرضه رجال الدول على الأحداث بقدر ما تفرضه الأحداث على رجال الدول ولا يستأصل توازن القوى عن طريق الخطاب وإنما بتغير الظروف التي تولده.

ب- هذه الظروف تتمثل بالضبط في وجو عدد من الدول المستقلة التي تريد أن تبقى مستقلة وتنطوي كلمة استقلال على الاعتماد على الذات فالوحدات في نسق تنافسي تنزع الى الاندفاع اتجاه واقع مرغوب فيها وإذا تبين أن اندفاع بعض الوحدات يعد بالنجاح فسوف تعترضها الوحدات الأخرى ذات الدوافع المشابهة .

ج- ليس هناك نظام توازن قوى يعمل تلقائيا إذ يمكن لشهوة الهيمنة لدى أية دولة أن تكون ناجحة برغم من مقاومة الدول الأخرى ولكن في ظل ظروف غالبا ما تواجدت في السياسة الدولية فانه تنشأ فعلا أنظمة توازن .

د- إن توازن القوى ليس سببه قيام الدول بعملية كبح لبعضها وإنما سببه أن الحل الأخير لبقاء أية دولة مستقلة يتمثل في قوتها بالنسبة للدول الأخرى .

ومع ذلك تعرضت فكرة توازن القوة الى انتقادات كبير داخل النموذج المعرفي الواقعي على أساس أنها تتناسب مع سلوك القوى الكبرى في النسق الدولي وطرح لها مفهوم توازن التهديد كبديل في إسهامات الواقعية الدفاعية وتحديدا الإسهامات النظرية لستيفن والت ويظهر الفرق بين توازن القوة و توازن التهديد من حيث: (العامري، 2017 ص ص 291 -293)و (الكبابجي، 2019ص ص 62- 63)

أ -عكس أطروحة توازن القوة التي تعتبر أن اختلال توازن القوة هو الذي يشكل مصدر التهديد فان أطروحة توازن التهديد تعتبر أن النوايا العدوانية هي التي تشكل مصدر التهديد بمعنى انه قد يكون هناك طرف أقوى منك من حيث موازين القوة ولكنه لا يحمل اتجاهك نوايا عدوانية وبالتالي لا يمكن اعتباره تهديدا ، في حين أنه قد يوجد طرف اضعف منك ولكنه يحمل اتجاهك نوايا عدوانية وهو ما يجعله مصدرا للتهديد وهذا ما يفسر بالنسبة لستيفن والت لما تقدم دولة كبرى على مواجهة دولة اقل منها قوة بالرغم من وجود فوارق في ميزان القوة لأنها بالنسبة اليها تعتبرها حمالة لنوايا عدوانية اتجاهها وبالتالي ضرورة واجهتها لأنها تشكل مصدر للتهديد .

ب- أن الدول تعطي الأولوية لموازنة التهديد أكثر من موازنة القوة وهذا ما يفسر بالنسبة لستيفن والت لماذا قد تقدم دولة صغرى على تحدي دولة اكبر منها بالرغم من وجود فوارق في القوة ، وهذا

بالنسبة اليه ناتج من تأكد الدولة الأضعف أنها يمكن موازنة التهديد مع الدولة الأقوى من خلال امتلاك قدرات تهدد المصالح الحيوية لتلك الدولة الأكبر أو أنها تملك تفوق في مجال محدد من مجالات القوة يمكن أن توازن به التهديد مع الدولة الأقوى .

ج -أن إستراتجية توازن التهديد ترتبط بعنصر الإدراك بمعنى أن إشعار طرف آخر بالتهديد لا يرتبط بالضرورة بامتلاك قدرات فعلية ولكن أيضا من خلال التلاعب بعنصر لإدراك عند ذلك الطرف .

د- تفترض نظرية توازن التهديد أن التهديدات الخارجية قد تصدر من أطراف لا تملك القوة بالضرورة أو أنها أقل من خصومها ولكن تملك القدرة على التهديد وأن الدول غالبا ما تلجأ الى تعبئة قدراتها الذاتية وقوتها العسكرية والدخول في تحالفات لتحقيق التوازن في التهديد ولردعه وليس توازن القوة.

هـ- ترى أطروحة توازن التهديد أن التهديد هو الهدف النهائي وليس القوة لان هذه الأطروحة تركز على مدى التهديد الواقعي أو المحتمل الذي يصدر من الفاعلين الدوليين الأقل قوة اتجاه الآخرين الأكثر قوة .

أما بالنسبة للواقعية النيولاكلاسكية فان المنطلق الأساسي هو تجنب الثغرات النظرية والتحليلية التي عرفتها الأطروحات التي سبقتها في الاتجاه الواقعي ، وينطبق هذا السياق العام أيضا على فكرة التوازن كإطار تحليلي داخل النموذج المعرفي الواقعي ، وترى الواقعية الكلاسيكية أن تصور الواقعيين البنيويين عن فكرة التوازن تحتمل عدة ثغرات سواءا ما تعلق بعلاقات الدول العظمى فيما بينها أو بعلاقات الدول العظمى بالدول الصغرى ، فعلى مستوى علاقات الدول العظمى فيما بينها يرفض الواقعيون النيوكلاسيك فكرة أن الدول العظمى في علاقتها البينية تتبنى سياسة موازنة القوة والتهديد بالضرورة أكثر من تبينها سياسة المسايرة وهو ما يعتبرونه تصور خاطئ حيث يؤكد " شويلر " انه ليست هناك أفضلية لسياسة على أخرى حيث أن الدولة قد تحقق مصالحها ليست فقط من خلال موازنة القوة والتهديد ولكن من خلال مسايرة الدول الأقوى (randall.swheller, 1994.p 74)

وترفض أطروحة توازن المصالح اعتبار أن مسايرة دول الصف الثاني للقوة المهيمنة يتم فقط من باب الاضطرار والارغام بل يجادل " راندل شويلر " كواقعي نيو كلاسكي أن المسايرة يمكن أن تكون خيارا مفتوحا وليس اضطراريا تختاره دول الصف الثاني برغبة ورضا منها ليس فقط سعيا للحفاظ على امنها وانما لكونها تجد فيه منفذا لتحقيق مصالحها ومن هذا المنطلق تعتقد اطروحة " توازن المصالح أن هذه الدول تفضل مسايرة الدولة المهيمنة بدلا من تحقيق التوازن معها اي ان الدول تجد ان المنافع المترتبة عن مسايرة القوة المهيمنة أكبر من المنافع المترتبة عن مواجهتها ، ويعتقد " شويلر" أن تحقيق التوازن ضد القوة المهيمنة هو عملية صعبة تتطلب من الدول التي تواجه القوة المهيمنة أن تدخل في عملية مقارعة جذرية لتغيير النسق الدولي برمته وليس لاحداث تغيير ضمني داخله فقط ومعنى ذلك ان التوازن كي يتحقق يجب ان ينم عن اتباع سياسة تحويلية للنسق وليس العمل من داخل الوضعية القائمة للنسق وهذا امر يتطلب الدخول مع القوى المهيمنة في مواجهة تستهدف نزع الشرعية عن استمرار هيمنتها . (الجرباوي ،حبش، 2019 ص ص 41- 42)

كما تقدم أطروحة توازن المصالح تفسيرا أيضا لعلاقات الدول الصغرى بالدول الكبرى وهو ما يعتقد الواقعيون النيوكلاسيك أن من سبقهم من الواقعيين قد أهملوه بشكل كبير و ينطلق راندل شويللر صاحب اطروحة توازن المصالح من التساؤل المركزي التالي : هل عدم قدرة الدول الصغرى على تحقيق توازن قوة او توازن تهديد مع الدول الكبرى يجعلها بالضرورة أن تكون مجرد تابعة لسياسات الدول الكبرى ؟ ويقترح " شويللر" ما اسماه بمفهوم وإستراتجية توازن المصالح للإجابة على هذه الإشكالية وهي تقوم على المرتكزات التالية : (gunasekara, 2015 pp 212- 213)و (ابو زيد.، كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة ، 2012)

أ- في العلاقات الدولية ليس فقط الدول الصغرى من تحتاج الدول الكبرى ولكن الدول الكبرى أيضا تستشعر الحاجة الى الدول الصغرى في مصلحة مرغوبة بالنسبة للدول الكبرى تملكها الدول الصغرى.

ب- عادة ما يكون هذا الشيئ المرغوب عبارة عن مورد معنوي يراد له أن يضفي صفة المشروعية على نوايا الدول الكبرى وخططهم وسياساتهم.

ج- حاجة الدول القوية الى الدول الضعيفة قادرة على التعويض النسبي للفوارق في موازين القوة من حيث انه إذا كانت موارد القوة المادية تصب في صالح الطرف الأقوى فان موارد القوة المعنوية تصب في صالح الطرف الأضعف.

د- هذا التعويض هو الذي يصنع نوع من التكافؤ السياسي والذي يحول دون تحويل العلاقة بين الدولة الصغيرة والدولة الكبيرة الى مجرد علاقة تبعية .

هذا التمايز بين الأطروحات الثلاث حول نمط التوازن المفضل في العلاقات الدولية (توازن القوة أم توازن التهديد أم توازن المصالح) يظهر أكثر عند محاولتها تفسير استمرار النسق الأحادي القطبية منذ نهاية الحرب الباردة ، فينما ترى أطروحة توازن القوة أن استمرارية هذا النسق هي مجرد مرحلة انتقالية ستتوج بعودة التوازن إما في شكل ثنائي أو تعددي على اعتبار مثل ما يرى كينيث والتز أن عودة توازن القوى الى النسق الدولي هو الشيء الوحيد الذي يمكن التنبؤ به في العلاقات الدولية ، وفي مقابل ذلك فان أطروحة توازن التهديد التي تعتبر أن النوايا العدوانية هي مصدر التهديد وليس اختلال توازن القوة فإنها تفسر استمرارية هذا النسق باعتبار أن الدول(الدول الكبرى تحديدا) ترى أن القوة المهيمنة (الولايات المتحدة) لا تحمل اتجاهها نوايا عدوانية بالرغم من الفوارق في موازين القوى ، في حين تفسر أطروحة توازن المصالح ذلك من حيث أن الدول ترى أن المنافع المترتبة عن مسايرة القوة المهيمنة والنسق أحادي القطبية أكبر من المنافع المترتبة عن مواجهته (الجرباوي ، حبش، النظرية الواقعية في مواجهة احادية القطبية الدولية ، 2019 ص ص 33- 42).

-الخاتمة:

يمكن كخاتمة لهذا العرض النظري للنقاش داخل النموذج المعرفي الواقعي في العلاقات الدولية التوصل الى طرح مجموعة من التوصيات النظرية :

1 أن منهجية الحوار بين المنظورات هي المنهجية الأكثر شهرة من حيث استهداف ضبط التراكم النظري لحقل العلاقات الدولية ، لكنها لا تغني عن ضرورة الإحاطة بالنقاش داخل النماذج في حد ذاتها من أجل فهم أفضل للأطروحات النظرية المختلفة.

2- أن الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية هو أقرب ما يكون لمفهوم النموذج المعرفي من حيث تضمنه لمجموعة من الأطروحات النظرية التي تشترك في الأصول العامة لرؤيتها للعلاقات الدولية ولكنها تختلف في الكثير من التفاصيل وعليه لا يستقيم من وجهة نظرنا استخدام تسمية " نظرية واقعية " بل نموذج معرفي واقعي

3- تبدي الأطروحات النظرية المختلفة داخل النموذج المعرفي الواقعي مواقف نظرية متباينة اتجاه عديد القضايا والإشكاليات النظرية ولذلك من المهم في سياق التوظيف المنهجي السليم لنظريات العلاقات الدولية أن يتم التوقف عند هذه الاختلافات بدل الاكتفاء بالقواعد النظرية العامة التي تشترك فيها الأطروحات الكبرى باعتبارها نماذج معرفية .

4- إن المواقف النظرية المتباينة داخل الاتجاه الواقعي في حقل العلاقات الدولية لا تعني بأي حال من الأحوال ضعف التماسك النظري لهذا الاتجاه بل إنها تعزز من تعريف هذا الاتجاه كنموذج معرفي قائم على قاعدة " التعدد في إطار الوحدة " .

5- أن ثراء تطور الأفكار النظرية داخل النموذج المعرفي الواقعي لا يعني بالضرورة انه النموذج المعرفي المهيمن بل إن هذا التطور يثبت الاتجاه الى تقارب النموذج المعرفي الواقعي مع غيره من النماذج المعرفية الكبرى في العلاقات الدولية .

6- أن الافتراضات التحليلية للأطروحات النظرية التي تنتمي للنموذج المعرفي الواقعي متقاربة وليست متطابقة ولذا فان توظيف هذه الافتراضات يستدعي قدر عالي من الدقة النظرية والتحليلية .

7- أن هذا التنوع داخل النموذج المعرفي الواقعي يعزز من اعتبار منهجي مهم في سياق التوظيف المنهجي السليم للأطروحات النظرية في تحليل الواقع وهو المتعلق بان هذا التحليل يجب أن يستند الى الافتراضات التحليلية وليس على المفاهيم في حد ذاته إذ بالرغم من الإجماع على جملة من المفاهيم في التركيب الايتمولوجي للنموذج المعرفي الواقعي إلا أن هناك اختلافات واضحة في الافتراضات التحليلية.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أولا- الكتب

1-مورغانتو هانز .(د.س.ن) . **السياسة بين الأمم : الصراع من اجل السلطان والسلام** . ترجمة خيري حماد.ج1. الدار القومية للدراسات والنشر. القاهرة

2- دورتي جيمس. بالستغراف روبرت(1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** . ترجمة وليد عبد الحي . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . الكويت

3- غلبين روبرت (2009) . **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**. ترجمة سعيد الايوبي. دار الكتاب العربي. بيروت

4- غلبين روبرت (2004) **.الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية.** مركز الخليج للأبحاث. أبو ظبي

5- ديسوا جيرارد.(2015) . **دراسة العلاقات الدولية : النظريات البيدولية**. ج2. ترجمة قاسم مقداد.دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع . دمشق

6ميرشايمر جون (2012).**مأساة سياسات القوى العظمى** .ترجمة مصطفى محمد قاسم.منشورات جامعة الملك سعود. الرياض

7كينيث تومسون.(1985) **.قادة الفكر الدولي في القرن العشرين**. ترجمة حسين فوزي النجار.دار المعارف. الإسكندرية

8- نيد ليبو ريتشارد(2013). **لماذا تتحارب الأمم : دو افع الحرب في الماضي والمستقبل**.ترجمة ايهاب عبد الرحيم علي. الكويت .المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب

9- لوسن استيفاني (2014) **. العلاقات الدولية**. ترجمة عبد الحكم احمد الخزامى.دار الفجر للنشر والتوزيع . القاهرة

10 غراهام اليسون (2018) **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة : هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديس ؟** .ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان .دار الكتاب العربي . بيروت

11- باوتشر دافيد(2013) . **النظريات السياسية في العلاقات الدولية** .ترجمة رائد قانون.المنظمة العربية للترجمة .بيروت

12- والتز كينيث (2013 **). الإنسان والدولة والحرب : تحليل نظري** . ترجمة عمر سليم التل . هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة .أبو ظبي

13- زهرة عطا محمد.(2013) **. النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية : دراسة تحليلية للنظريات الكلية** .دار وائل للنشر.عمان

14 - الصواني محمد يوسف (2013) . **نظريات العلاقات الدولية**. منتدى المعارف . بيروت

15 - فرج محمد أنور (2007) .**نظرية الو اقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة على ضوء النظريات المعاصرة** . مركز كردستان للدراسات الإستراتجية. السليمانية.

16- عاصي جون(2006) . **النظرية والايدولوجيا في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**.معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. فلسطين

17- سيف النصر شريف عبد الرحمان(2011). **نظرية النظم ودراسة التغير الدولي** المركز العلمي للدراسات السياسية . عمان

18- مقلد إسماعيل صبري(2011) .**العلاقات السياسية الدولية :النظرية والو اقع**.المكتبة الأكاديمية. القاهرة

19- أبو خزام إبراهيم(2009) .**الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها بجدلية الحرب والسلام**.دار الكتاب الجديد المتحدة .بيروت

20 سالم أحمد علي(2016).**الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الو اقعية والبنائية** .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة

21- تورنر بي ستيفن : هانس جي مروغانتو والتركية الموروثة عن ماكس فيبر .في دنكان بل (2015) .**الفكر السياسي والعلاقات الدولية : تنويعات على أوتار الو اقعية** .ترجمة فاضل جتكر.اتحاد الكتاب العرب .دمشق

22 -ميرشايمر جون. الواقعية البنيوية.في .تيم دان وآخرون (2016) .**نظريات العلاقات الدولية : التنوع والتخصص**.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة .

23- نادية محمود مصطفى .مسار علم العلاقات الدولية بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية .فينادية محمود مصطفى .(2016) .**العلاقات الدولية في عالم متغير : منظورات مقارنة**. ج01 .مركز الحضارة للدراسات السياسية.القاهرة

24-أبو زيد فاطمة محمود . العمليات الدولية من منظورات مقارنة. في نادية محمود مصطفى(2016). **العلاقات الدولية في عالم متغير : منظورات مقارنة**. ج2.مركز الحضارة للدراسات السياسية. القاهرة

25- أبو سمرة أميرة علي الدين . البعد المعياري لاستخدام القوة في العلاقات الدولية . في . . في نادية محمود مصطفى(2016)**. العلاقات الدولية في عالم متغير : منظورات مقارنة**. ج3.مركز الحضارة للدراسات السياسية. القاهرة

ثانيا- الدراسات

26- وانغ يوان كانغ " الواقعية الهجومية وصعود الصين " .المجلة العربية للدراسات الدولية . مج 10. ع 01. ص ص 61- 81

27 - وهبان احمد (2016) ." النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية : من مورغانتو الى ميرشايمر". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.مج 01.ع 02. ص ص 8- 86

28العتيبي عبد الله جبر .(2016)." الأسباب البنيوية للحرب والسلام في نظرية العلاقات الدولية : رؤية مقارنة لكل من ايمانويل كانط وكينيث والتز". مجلة الملك سعود. مج 24. ص ص 37- 84

29 - العتيبي عبد الله جبر (2010) ." النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية والمدرسة البنائية ". مجلة شؤون اجتماعية. ع 108. ص ص 111- 166

30 - العتيبي عبد اله جبر (2010) . " العولمة والاعتماد المتبادل في السياسة الدولية : وجهة نظر واقعية ". مجلة النهضة. مج 11. ع 03. ص ص 63- 98

31- دشر ميثاق مناحي (2016) . " النظرية الواقعية : دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ". مجلة اهل البيت. ع 20 . ص ص 386- 433

32- سالم احمد علي.(2008) ." القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟ " .المجلة العربية للعلوم السياسية. ع 20. ص ص 119- 136

33- تشان ستيف.(2006) ." الواقعية والتعديلية والدول العظمى ". المجلة العربية للدراسات الدولية. مج 10. ع 01. ص ص 41- 59

34- كينيث والتز.(2003)." الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة".المجلة العربية للدراسات الدولية. مج 07. ع 01. ص ص 5- 68

35- أبو زيد احمد محمود(2010) ." كينيث والتز : خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959- 2009) : دراسة استكشافية.المجلة العربية للعلوم السياسية .ع 27. 2010 .ص ص 93- 109

36- أبو زيد احمد محمود (2012) . " كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة " .مجلة العلوم السياسية. ع 44. ص ص 25- 86

37- غيوم اكزافيه (2001) ." العلاقات الدولية " ترجمة قاسم مقداد.مجلة الفكر السياسي.ع 12. اتحاد الكتاب العرب. دمشق. ص ص 1-49

38- مفتي محمد احمد علي(1990). "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية" . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. مج 27. ع 02. ص ص 1- 33

39- العامري حيدر زاير. 2017)" العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد : إطار نظري" . مجلة العلوم السياسية ع 53 .ص ص 285- 298

40- مصطفى مروة خليل محمد(2018). "مشكلة الفاعل – البنية في النظرية النقدية". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية .مج.03. ع 05. ص ص 86- 118

41- زعلوك عادل عنتر علي.(2018) ." مداخل دراسة وتحليل بنية النسق الدولي : دراسة تقويمية ".المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. مج 03. ع 06. ص ص 188-218

42- خليل مروة .(2020)." مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية ". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية .مج 05. ع 09. ص ص 74- 162

43- ابو زيد احمد محمود .(2012). الثورة والسياسة الخارجية المصرية.: الاستمرارية والتغير .سلسلة كراسات إستراتجية .ع 229. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية.ص ص 01-40

44- النعيمي احمد نوري(2013)." البنيوية العصرية في العلاقات الدولية ".مجلة العلوم السياسية. ع 46. ص ص 39- 73

45-جمعة احمد انجي .(2019)." تأثير النسق العالمي على الأنساق الإقليمية : دراسة حالة النسق الإقليمي العربي 1955-1967". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.مج 04. ع 07. ص ص 109- 136

46- الكبابجي محمد صلاح محمود .(2019) " أهمية نظرية التوازن الجمعي في تفسير سياسات قادة دول العالم الثالث ".مجلة دراسات إقليمية .ع 42. ص ص 51- 77

47- الجرباوي علي ،حبش لورد (2019) ." النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية ". مجلة سياسات عربية .ع 38. ص ص 28- 49

48- بلخيرات حوسين (2018) . إسهامات الفلاسفة في حقل نظرية العلاقات الدولية. المعهد المصري للدراسات. اسطنبول. ص ص 1- 14

49 أيمن عبد الرحمان.(2018) .فوضوية النظام الدولي عنك كينيث والتز.المعهد المصري للدراسات .اسطنبول.ص ص 1- 10

ثالثا- المذكرات

50 الخليلي عبد العزيز (2018)." النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية ". كلية الدراسات العليا. جامعة بير زيت .فلسطين

ب – المراجع بالغة الأجنبية

A-books
51-Waltz. Kenneh (1979) **Theory of International Polities** . MA:Addision-Wesly company. USA
52- Donnlly Jack.″Realism″.In.Andrew Linklater ,Scott Burchill(eds).(2005)**Theories of International Relations.** 3rd.Palgrave Macmillan .New York
53- Vasques John.(2004).**The Power of Power Politics:From Classical Realism to Neotraditionalim**.2rd.Cambridge University Press.
54-- Griffiths,Martin(2007).**International Rraltions Theory for Twenty –First Century:An Introducion**.Routledge.NewYork
55- Such Peter,Elias Juanita.(2007).**International Realtion:The Basics**.Routledge.New York.
B-studies
56-Jacek Więcławski.(2017).″ Neoclassical Realism and The Crisis of The Realist Paradigm iIn Contemporary Internarional Relations ″.Myśl Ekonomiczna i Polityczna.Vol 57.N02. PP192-219
57-Tang,Shiping(2009)."TheSecurity Dilemma :A Conceptual Analysis".Security Studies. Vol 18. N03. P p587-623
58-Randall.Schweller**.″**Neorealisms Status Quo Bias :What Security Delemma**?″.**Security Studies.Vol 5.N03.(Spring 1996).pp 90-121
59 Firoozabadi J.Zareashkerazi M.″Neo-Classical Realism in International Relarions″(2016).Asian Social Sicince.Vol 12.N 06.pp 95-99
60-Schweller, Randall L.(1994) ″Bandwagoning for Profit : Bringing the Revisionist State Back In ″.International Security, Vol. 19, No. 1 pp 72-107
61 - Gunasekakra Sandy Nishanthi.(2015).″Bandwagoning,Balancing,and Small States :Acase of Sri Lanca″.Asian Social Science .Vol 11.N28.pp 212- 220